

بعد مظاهرات الجمعة

## الجزائريون كسروا جدار الخوف



**استطلاع عشرات الآلاف من الجزائريين أن يكسروا جدار الخوف وأكثر من ذلك أن يتحدوا النظام برفع شعارات مناوئة لبوتفليقة وينزعوا صورته ويسقطوها أرضاً، وأجمل من ذلك أن يعبروا عن موقفهم بمسيرات سلمية.**

أرادوا أن يغسلوا أنفسهم من العار الذي سيلحقهم إذا ما أعيد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للدول. لذلك سيقى 22 فيفري يوماً مشهوداً في تاريخ الجزائر. فبينما كان النظام وأبواقه يندرون بقيام القيامة ساعات بعد انطلاق المظاهرات، أثبت الشعب الجزائري بكل فئاته وتياراته السياسية عكس ذلك.

وكان رد الجزائريين على تهديدات أحمد أويحي الذي أشهر سيف القمع في وجه كل من يرغب في النزول إلى الشارع بتنظيم مظاهرات حاشدة وسلمية. فكان شعار "سلمية سلمية.. لسان حال كل المتظاهرين الذين برهنوا بأن التظاهر "سلمياً" في البلد وحتى في العاصمة أمر ممكن، عكس ما تدعيه السلطة.

إذن استعاد الشعب سيطرته على الشارع بعدما تنازل عنه لسنوات حرصاً منه على "استقرار" البلاد. لكنه تبيّن أن السلطة استخدمت هذا الاستقرار كرادع لمنع الجزائريين من الوقوف ضد سياستها. فمن قمع الأطباء الأخصائيين إلى قصف متقاعدي الجيش بالغازات المسيلة للدموع، مروراً بمنع الأساتذة المضربين بحقهم في التظاهر السلمي في شوارع العاصمة، كان النظام دائماً يوظف ورقة الخوف من الانزلاقات.

وكان السماح للجزائريين بالتظاهر حتى للتعبير عن مطالب مهنية واجتماعية، معناه في النظر السلطة فتح أبواب أمام مظاهرات احتجاجية ضد النظام القائم. مع أنه كان من المتوقع أن يحدث ذلك يوماً، وها قد وقع يوم الجمعة 22 فيفري. لم يكن ذلك مجرد تحدي، وإنما كان أيضاً درساً في التحضر لِقَنه الجزائريون للسلطة.

ذلك أن المتظاهرون برهنوا لهذه السلطة التي لا تفرق بين التظاهر والتخريب أن المظاهرات تكون سلمية طالما اكتفت أجهزة الأمن بتوفير الأمن للمتظاهرين بدلا من قمعهم. ولقد بينت مشاهد التآخي بين رجال الشرطة والمحتجين بأن السلطات كانت تبالغ في الاحتياطات التي تتخذها كلما استدعى الظروف مواجعة الاحتجاجات في المدن الكبرى ولاسيما في العاصمة.

لم نكن لنتصور ردا أجمل وأروع من الجزائريين على الوزير الأول وعلى النظام ككل. وردا على ادعاءات الواجهة الحالية للسلطة القائلة بأن "الشعب سعيد" بترشح عبد العزيز بوتفليقة، قالت الجماهير كلمتها مدوية: "لا للعهد الخامسة"، "لا لعبد العزيز بوتفليقة، لا للسعيد"، للتذكير بأنها لا ترفض فقط ترشح رجل مقعد وتجاوزته الأحداث، بل وترفض أي تداول عائلي داخل السلطة.

أمام هذه الاحتجاجات التي سوف لن تتوقف، تبدو السلطة في مأزق حقيقي. فلن يكون بوسعها بعد اليوم تبيير أي رفض للتظاهر، مادام أن الشعب قام بذلك دون طلب أي ترخيص، ولن يكون بوسعها قمع الحركة خوفا من توسعها وارتفاع سقف مطالبها.

**ليبرتي**

**ترجمة: م. عاشوري**